الأمم المتحدة

A/ES-11/PV.19

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة

الجلسة العامة **19**

الخميس، 23 شباط/فبراير 2022، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي . . . . . (هنغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة 15/00

البند 5 **من جدول الأعمال** (*تابع*)

رسالة مؤرخة 28 **شباط/فبراير** 2014 **موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة** (S/2014/136)

مشروع قرار (A/ES 11/L.7)

مشروعا تعديلين (A/ES 11/L.8 **و** A/ES 11/L.9)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتناول المشاركين الإضافيين في تقديم مشاريع الوثائق الثلاث: A/ES-11/L.7 و A/ES-11/L.8 و A/ES-11/L.9.

أولاً، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/ES-11/L.7، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: إكوادور، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، بابوا غينيا الجديدة، بليز، بيرو، ترينيداد وتوباغو، تونغا، جامايكا، الجمهورية الدومينيكية، ساموا، سنغافورة، سورينام، شيلي، فانواتو، كابو فيردي، ميانمار والنيجر.

وبعد ذلك، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع التعديل A/ES-11/L.8، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضم البلد التالي إلى مقدمي مشروع التعديل: نيكاراغوا.

وأخيراً، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع التعديل A/ES-11/L.9، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضم البلد التالي إلى مقدمي مشروع التعديل: نيكاراغوا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إن الوفود الراغبة في الإدلاء ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار أو أي من مشروعي التعديلين تحت هذا البند من جدول الأعمال مدعوة إلى القيام بذلك في مداخلة واحدة. وقبل إعطاء الكلمة للإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

السيد دواله (جيبوتي) (*تكلم بالفرنسية*): كنا نود أن يكون تصويت اليوم على مشروع قرار يحتفل بنهاية الحرب وإحلال سلام دائم. وبدلاً من ذلك، نشهد تدهوراً مستمراً في الحالة الأمنية، وتصعيداً للنزاع وعنفاً يهدد بأن يكون أكثر فتكاً بالنظر إلى خطاب الحرب والموارد العسكرية المنشورة. ويزداد هذا السيناريو غموضاً بسبب تهديد الأسلحة النووية واحتمال وقوع حادث نووي.

لقد صدمتنا وحيرتنا الأسباب التي أثارت الحرب. وبعد مرور عام، ما زلنا في حيرة من أمرنا بشأن سبب استمرار النزاع دون وجود احتمال واضح للخروج من الأزمة إما من خلال المفاوضات المباشرة أو من خلال وساطة طرف ثالث. لقد أصبح السلام فكرة مثيرة للجدل وموضع شك.

ويسعى مشروع القرار A/ES-11/L.7، المعروض على هذه الجلسة من الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة اليوم، إلى توضيح وسائل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم. وهذا هو السبب في أنه يستحق تأييدنا، لأننا يجب ألا نستسلم أبداً على الرغم من ذلك الأفق القاتم، ويجب أن نعمل بلا كلل لتعزيز سلام عادل ودائم على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولا بدّ للعنف من أن يفسح الطريق للحوار والدبلوماسية.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا يمكن تحقيق السلام والأمن الدوليين إلا من خلال امتثال جميع الدول لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ومن أهم هذه الالتزامات احترام سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، على النحو المبين في الفقرة 4 من المادة 2، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. ولا يمكن التسامح مع الحروب العدوانية، ولا يمكن التسامح مع الجهود الرامية إلى الاستيلاء على الأراضي أو تغيير الحدود بقوة السلاح.

ويجب على جميع الدول الملتزمة بالقانون أن تشجب جميع هذه الانتهاكات الصارخة للمعايير الدولية الأساسية وأن تقاومها وتعارضها. وقد فعلت جيبوتي ذلك قبل عام، ونحن نفعل ذلك مرة أخرى اليوم.

ولا يمكننا أن نتعب عندما يتعلق الأمر بانتهاكات الميثاق وغيرها من الانتهاكات الأساسية للنظام الدولي. ولهذا السبب ستصوّت جيبوتي مؤيدة لمشروع القرار المعروض علينا اليوم.

السيد محمد بندي (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): في الماضي القريب، عانى المجتمع العالمي من العديد من الكوارث، كان أكثرها حدة في أوكرانيا وباكستان وتركيا وسورية. وتختلف الأسباب والعلاجات. ومع ذلك، فقد اقترنت جميعها بخسارة الآلاف من الأرواح والممتلكات والنزوح. وقد سارع العديد من البلدان والكيانات والأفراد إلى دعم البشر الذين وجدوا أنفسهم في مثل هذه الظروف. وهذا هو نوع التضامن الذي تدعو إليه الأمم المتحدة وتوفره وتنظمه.

وتواصل نيجيريا الإعراب عن قلقها إزاء الحرب الدائرة ضد أوكرانيا وتأسف لعدم قدرة المجتمع الدولي على التوسط في إحلال السلام بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وكلاهما عضو في الجمعية العامة. تزداد الأزمة الإنسانية سوءاً، ويتم تدمير المدن والبلدات في أوكرانيا. وحتى خارج أوكرانيا، لا يمكننا الإشارة إلى بلد لا يتأثر بعواقب الحرب.

ونيجيريا ملتزمة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتروعها انتهاكات الميثاق.

وعلى الرغم من استمرار العدوان على أوكرانيا، يجب على أعضاء هذه المنظمة أن يعطوا الأولوية لإنهاء الحرب، والعمل بعد ذلك من أجل تحقيق سلام مستدام بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وتشيد نيجيريا بجهود الأمين العام وجمهورية تركيا في ضمان إمدادات الحبوب للبلدان التي هي في أمس الحاجة إليها وفي ضمان وصول المساعدات الإنسانية. وينبغي أن نعمّق ذلك النهج بالتركيز على وقف الحرب، ومنع المزيد من الخسائر في الأرواح وتدمير البلدات والمدن، مما يتسبب في تشريد رهيب. ويتعين على البلدان والكيانات التي لها تأثير على هذين البلدين أن تعمل مع الأمم المتحدة لتحقيق ذلك الهدف. وتقع على عاتقنا جميعاً بعض المسؤولية في ذلك الصدد.

وتؤمن نيجيريا إيماناً راسخاً بأن قضية السلام في عالمنا ستتعزز بشكل بارز إذا تغلبنا، في جملة أمور، على الرغبة في الغزو والاحتلال

والميل إلى افتراض أن بعض البلدان هي مجرد مناطق أمنية أو مناطق تسيطر عليها بلدان أخرى. لطالما كان ميثاقنا هو بوصلتنا منذ فترة طويلة، حتى مع بعض قيوده الهيكلية. وتشكل مبادئ احترام سيادة الدول ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات أهم عنصر من بين جميع عناصر ميثاق منظمتنا.

وبينما تؤمن نيجيريا إيماناً قوياً بضرورة مساءلة جميع الأطراف عن الجرائم المرتكبة، فإننا نسجل تحفظنا على الفقرة 9 من نص مشروع القرار A/ES-11/L.7، المعنون "مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يقوم عليها السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا". والمساءلة الأكثر إلحاحاً هي أن نستخدم أي موارد موجودة تحت تصرفنا، بخلاف العنف، لضمان توقف هذه الحرب.

ونيجيريا ليست متأكدة تماماً من أن الفقرة 9 مفيدة حقاً في وقف الحرب. فقد تؤدي إلى تصلّب المواقف وتجعل الوصول إلى حل أكثر صعوبة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن آليات التحقيق والمقاضاة ليست غير واضحة في النص فحسب، بل لا يصعب علينا أيضاً أن نرى كيف ستتعثر الجمعية لسنوات قادمة بشأن أعمال العدوان من جانب بعض الأعضاء الآخرين التي يجب أن تُعامل بنفس الطريقة أو أي منها ينبغي أن يحظى بالأولوية. وفي ضوء تلك الاعتبارات وغيرها، ستصوت نيجيريا مؤيدة مشروع القرار، ولكنها تعرب عن تحفظاتها بشأن الفقرة 9. وقد نقرر في الوقت المناسب إجراء مناقشة مركزة ونزيهة، وإن كانت صعبة، بشأن المساءلة في جميع حالات الإجراءات الانفرادية والاحتلال والتسوية ضد الدول ذات السيادة، مع التصميم على وضع حد لهذه الأعمال وتحقيق مصالحة حقيقية. إن التضامن الذي شهدناه مؤخراً في مواساة الضحايا في أوكرانيا وتركيا وسورية وباكستان يجب أن يمنحنا الأمل في أن ذلك ضروري وممكن.

ختاماً، وتمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بحرمة الحدود والتسوية السلمية للنزاعات، ستصوت نيجيريا مؤيدة مشروع القرار. وبينما تعرب نيجيريا عن تحفظاتها بشأن الفقرة 9، فإنها تؤكد ما وقّعنا عليه جميعاً، وبالنظر إلى عواقب الحرب في أوكرانيا على الأوكرانيين وعلى بقية العالم، فإننا نحثّ على تركيز الاهتمام أولاً على وقف الحرب.

السيد راي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشعر وفد بلدي بحزن بالغ إزاء النزاع والموت والخراب التي مضى عليها عام في أوكرانيا. فقد شكلت خطراً شديداً على السلام والأمن الدوليين. إن الأحزان التي جلبها النزاع وتداعياته لا توصف، سواء كان ذلك ما حدث من موت ودمار في أوكرانيا، أو تعطيل سلسلة التوريد العالمية، أو انعدام الأمن الغذائي أو التضخم في جميع أنحاء العالم.

إن التعايش السلمي والاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية وعدم الاعتداء، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، هي أساسيات لسياسة نيبال الخارجية. وينص ميثاق الأمم المتحدة دون لبس على أن تمتنع جميع الدول الأعضاء في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، يُملي القرار بأن يفض جميع الأعضاء منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية، على وجه لا يجعل السلام والأمن الدوليين، والعدالة، عرضة للخطر. يقوم أمن واستقرار أي بلد واحد وجميع البلدان على تلك المبادئ ذاتها.

وما برح موقف نيبال واضحاً منذ بداية هذا النزاع. واستناداً إلى أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، دافعت نيبال عن سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وحماية مدنييها. وقد أعلنت نيبال بوضوح أنه لا يمكن التوصل إلى حل من خلال الأعمال القتالية والنزاعات.

وكما ينص ميثاق الأمم المتحدة، فإن الحوار والدبلوماسية هما أداتان لحل النزاعات والخلافات. ونيبال، بوصفها بلداً محباً للسلام، تكرر دعوتها إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية وتهيئة الظروف للحوار والدبلوماسية.

ونحثّ على توجيه جميع الجهود التي تبذلها أطراف النزاع، فضلاً عن المجتمع الدولي، لتهيئة الظروف المؤاتية للسلام. ومعروض علينا

اليوم مشروع القرار A/ES-11/L.7، المعنون "مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يقوم عليها السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا". وكان يمكن لمشروع القرار أن يبيّن أولوية التفاوض والحوار وأن يهيئ الظروف لسلام عادل ودائم في أوكرانيا، نعتقد أنه أساسي لتحقيق سلام دائم في أوكرانيا.

ومع ذلك، نعتقد أن مشروع القرار يرمي إلى حماية سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها وإحلال السلام فيها.

وفي ذلك السياق، وإيماناً راسخاً من وفد بلدي بميثاق الأمم المتحدة وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، فإنه سيؤيد مشروع القرار المعروض علينا.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تواصل جنوب أفريقيا الإعراب عن بالغ أسفها لأن الحرب في أوكرانيا، التي تصادف ذكراها السنوية الأولى غداً، تواصل تدمير أرواح الأبرياء والبنى التحتية الحيوية، فضلاً عن تشريد الملايين. هذه حرب تردد صدى تأثيرها في جميع أنحاء العالم، مما أثر على سبل عيش الفئات الأكثر ضعفاً وزاد من أزمات الغذاء والوقود والمالية العالمية المنهكة الحالية.

وتودّ جنوب أفريقيا أن تؤكد إيمانها الراسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أن سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية ينبغي أن تكون مقدسة. وهذا ينطبق أيضاً على أوكرانيا.

ونؤكد أيضاً من خلال عزمنا على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهاء الحرب. بيد أن من المحزن أن جهودنا، بوصفنا المجتمع الدولي، لم تفضِ إلى التوصل إلى مقترحات محددة لتهيئة الظروف للقيام بذلك. وكما ذكرت جنوب أفريقيا من قبل هنا في الجمعية العامة، فإن الدبلوماسية والحوار هما السبيل الوحيد الذي سيؤدي إلى حل مستدام وسلمي للنزاع.

وننظر اليوم في مشروع قرار آخر بشأن الحرب في أوكرانيا والذي يأتي وسط تدفق الأسلحة إلى المنطقة، مما يديم المزيد من أعمال العنف والمعاناة الإنسانية المتزايدة. وإلى جانب التهديد بنشوب حرب نووية، فإن ذلك يجعل السلام يبدو أقل قابلية للتحقيق.

وخلال العام الماضي، اتخذت الجمعية سلسلة من القرارات بشأن أوكرانيا. وكما سألنا الجمعية من قبل: هل تركز طرقنا وإجراءاتنا على صون السلام أم على خلق المزيد من الانقسامات التي تجعل تحقيق السلام الفوري أقل احتمالاً؟

ولئن كنا نؤيد تركيز مشروع القرار الحالي A/ES-11/L.7 على مبادئ الميثاق والقانون الدولي، فإنه بالتأكيد لا يُقرّبنا من إرساء أسس سلام دائم ووضع حد للخراب والدمار. وما نحتاج إليه هو التزامٌ ثابتٌ وغير ملتبس بالسلام من جميع الأطراف.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤكد تايلند من جديد التزامها القاطع بميثاق الأمم المتحدة، نصاً وروحاً، وكذلك بالقانون الدولي، بوصفه المرجعية غير التعسفية لمعايير سلوك الأمم.

وتتمسك تايلند بحق الشعوب في العيش بأمان، مع كون رفاهها الأساسي شاملاً وغير قابل للتفاوض. ويجب عدم تسييس الاعتبارات الإنسانية أو تمييزها.

ونحثّ الأمم المتحدة على بذل أفضل جهودها وأكثرها جدية في الدبلوماسية الوقائية لحماية حقوق الإنسان الأساسية تلك في جميع أنحاء العالم، وألا تصبح جزءاً من التلاعب الأخلاقي الذي يُحوّل الحالات المعقدة جداً إلى ثنائيات بسيطة من الخير والشر، يعقبها توجيه أصابع الاتهام والإدانات.

وينبغي بذل أقصى جهد ممكن لتهيئة بيئات مواتية للمشاركة والحوار لتسوية المنازعات بمجرد اندلاعها، بدلاً من صب الزيت على النار. وينبغي تطبيق قسم أبقراط في جميع مساعي الأمم المتحدة – "أولاً، لا تؤذِ".

في الذكرى السنوية الأولى للحرب في أوكرانيا، نحثّ جميع أعضاء هذه الهيئة على فعل الصواب للعالم بأسره ولأجل 8 بلايين شخص هم ببساطة متفرجون ولكنهم يتحملون وطأة الحرب بطرق عديدة ومختلفة.

ولكي تبدأ عملية التسوية السلمية، يجب أن نحاول فهم الأسباب الجذرية للنزاع بطريقة موضوعية ولا تكون قصيرة النظر، خالية من عناصر القوة والتلاعب بالقيم. إن العالم شاسع وغني بما فيه الكفاية لكي تتعايش بسلام البلدان ذات الإيديولوجيات والأشكال السياسية المتنوعة للحكم، إذا تعلمنا احترام الاختلافات ومراعاة وجودنا كل في مكانه.

إن زيادة الأسلحة تصعّد القتال. وزيادة القتال تُفاقم المعاناة الإنسانية. وزيادة العقوبات تزيد من حدة الألم البشري ولم تؤد أبداً إلى تغيير النظام. ولا تحمل الإدانات أي وزن إيجابي لتغيير السلوك أو التصرف.

وتدعو تايلند جميع الأطراف إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية للدخول في حوار لتحقيق تسوية سلمية عن طريق التفاوض كوسيلة للخروج من النزاع الأوكراني. تمثّل الحرب في أوكرانيا تحدياً غير مسبوق وأعظم خطراً يهدد التوازن الجيوسياسي والمالي والاقتصادي والأمني والجماعي للعالم بأسره.

قيل إن الدبلوماسية هي استمرار الحرب بوسائل أخرى. فلا يمكن حسم الحروب بنشر المزيد من الأسلحة الفتاكة، إلا إذا كان الدمار الشامل والخسائر البشرية هما الهدفان الوحيدان والخيار الوحيد المتاح. ولا يمكن تسوية الحروب إلا من خلال المشاركة والحوار والبراغماتية، لا الإيديولوجية، وليس من خلال عقلية استحواذ الفائز على كل شيء. وكما ورد في سفر إشعياء 1:18، حان الوقت الآن لجميع الأمم أن تأتي و "تتحاجج معاً".

السيدة فيريرا (أنغولا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تجري مناقشة مشروع القرار A/ES-11/L.7، الذي نوشك على اعتماده، في وقت أودى فيه النزاع في أوكرانيا، على مدى أكثر من 12 شهراً، بعدد لا يحصى من أرواح البشر وتسبب في خسائر متعددة في السلع المادية. ونعتبر الوثيقة A/ES-11/L.7 تقدماً بالنظر إلى أن المجتمع الدولي يبدي علامات واضحة على دعمه لعملية البحث عن حل سلمي للنزاع وبذل الجهود للتقريب بين الأطراف من أجل تحقيق سلام دائم في منطقة أوروبا الشرقية.

وفي غضون ذلك، وبما أن الجمعية العامة هي أكثر هيئة تمثيلاً في منظمتنا، نعتقد أن من المهم أن تكون العملية الحكومية الدولية شاملة. لذلك بات من الضروري أن تتضمن الوثيقة مساهمة الجميع حتى تتمكن أوكرانيا وروسيا من التعايش بسلام، في منطقة أقوى وأكثر استقراراً وعالم يسوده السلام بشكل متزايد.

وستمتنع أنغولا عن التصويت. فنحن نرى أن الفقرة 9 لا تفضي إلى تهيئة بيئة مؤاتية لبدء المفاوضات السلمية. ولسنا نرى مصاعب في الفقرات الأخرى.

تدافع جمهورية أنغولا عن مفهوم المساءلة عن الجرائم التي يرتكبها أي من الأطراف. غير أننا لا نعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لإدراج هذه الفقرة في مشروع القرار أو لتقويض جهود الأمين العام ومبادراته الرامية إلى تعزيز سلام دائم وشامل بين البلدين.

ونود أن نكرر التأكيد على أن جمهورية أنغولا ترى أن حل النزاع بين روسيا وأوكرانيا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحوار. لذلك يجب على الجمعية العامة أن تبقي اهتمامها منصباً على الحفاظ على مبادئ التعايش السلمي بين الدول الأعضاء.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): قررت البرازيل أن تصوت مؤيدة مشروع القرار A/ES-11/L.7، المعروض علينا، بسبب الحاجة الملحة إلى أن تؤكد الجمعية العامة من جديد التزامها الثابت بدعم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مع التشديد على ضرورة التوصل إلى السلام.

ونشيد بالميسرين للمفاوضات الشاملة. ونرى أن أهم عنصر في مشروع القرار هو دعوة المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده الدبلوماسية لتحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا.

ونقدّر أيضاً العنصر الإنساني الهام لمشروع القرار، بما في ذلك دعوة جميع الأطراف إلى التقيد التام بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب اتخاذ كل التدابير الممكنة للتقليل إلى أدنى حد من معاناة السكان المدنيين.

لقد حان الوقت لبدء محادثات السلام بدلاً من تأجيج النزاع. وتعتبر البرازيل الدعوة إلى وقف الأعمال القتالية الواردة في الفقرة 5 مناشدة لكلا الجانبين لوقف العنف دون شروط مسبقة. ويجب ألا يُنظر إلى أي صعوبات مزعومة في تنفيذ دعوتنا إلى وقف الأعمال القتالية، على النحو المبين في تلك الفقرة، على أنها عقبة أمام بدء المفاوضات. ويجب تفسير مشروع القرار هذا على أنه خطوة هامة نحو تمهيد الطريق للسلام.

لقد فرض النزاع، الذي بدأ قبل عام، معاناة هائلة على المدنيين. كما أنه ينطوي على عدد من العواقب بالنسبة للعديد من البلدان، وخاصة في العالم النامي، بسبب آثاره على أسعار الأغذية والأسمدة والطاقة. لقد حان الوقت لفتح المجال للحوار والبدء في إعادة الإعمار. وتقف البرازيل على أهبة الاستعداد للمشاركة في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل دائم لهذا النزاع.

السيد عبد الكريم (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ما فتئت ماليزيا تتابع عن كثب النزاع الدائر في أوكرانيا. ويساورنا قلق بالغ إزاء الزيادة في عدد الضحايا المدنيين وفي عدد المشردين، فضلاً عن تدمير البنى التحتية المدنية، وهو ما لا يزال مستمراً حتى يومنا هذا.

وفي أي نزاع مسلح، يكون المدنيون المتضررون دائماً – رجالاً ونساء وصغاراً وشيوخاً – هم الذين يعانون أكثر من غيرهم. وعلى هذا النحو، نحثّ جميع الأطراف على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه، تود ماليزيا أن ترى نهاية فورية للأعمال القتالية وبدء مفاوضات سلمية. وتعتقد ماليزيا أنه يجب على جميع الأطراف، لبدأ حوار ومفاوضات مجدية، أن تأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية المشروعة لكل من أوكرانيا وروسيا بالنظر إلى السياق الجغرافي السياسي المعقد. ويجب معالجة هذه المسائل من خلال الحوار والوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسيادة القانون.

لقد تمسكت ماليزيا، وستظل تتمسك، بمبادئ احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وستصوت ماليزيا، إذ تظل وفية لتلك المبادئ، مؤيدة مشروع القرار.

وتأسف ماليزيا لما نعتبره عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين أو عدم رغبته في ذلك. لقد اتخذت الجمعية العامة ستة قرارات تتعلق بالنزاع الدائر، ولكن الحالة على أرض الواقع لا تزال كما هي، إن لم تكن أسوأ. وفي ذلك الصدد، تدعو ماليزيا جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات فورية لوقف التصعيد بغية منع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح والدمار. لقد استمعنا اليوم إلى نداءات ومناشدات من الوفود الزميلة من أجل إحلال سلام شامل وعادل ودائم. وتردد ماليزيا بقوة هذه النداءات والمناشدات.

أخيراً، تود ماليزيا أن تسجل خيبة أملنا لعدم إجراء مناقشات مفتوحة مع الدول الأعضاء عموماً. ونرى أنه ينبغي إجراء المزيد من المشاورات المفتوحة الباب حتى يتمكن عموم أعضاء الأمم المتحدة من التواصل مع القائمين على الصياغة لإضافة آرائهم، خاصة وأن هذا هو مشروع القرار السادس بشأن هذه المسألة. وتؤكد ماليزيا من جديد التزامها بالتسوية السلمية للنزاعات، مسترشدة بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لصالح صون السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز. قبل أن نصوت على مشروع القرار الرئيسي (A/ES-11/L.7)، أود أن أتناول مشروعي التعديلين اللذين اقترحتهما بيلاروس (A/ES-11/L.8 و A/ES-11/L.9). لقد طرحتهما دولة يسّرت الغزو الروسي ووفّرت نقطة انطلاق للمحاولة المبكرة للإطاحة بكييف، وهي من بين عدد قليل من الدول التي صوتت باستمرار معارضة للنهوض بحقوق أوكرانيا بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

يحاول مشروعا التعديلين إيجاد تكافؤ زائف بين روسيا، التي أوضحت الجمعية العامة والأمين العام أنها متورطة في غزو شامل، وأوكرانيا التي تمارس حقها في الدفاع عن النفس ضد ذلك العدوان. وببساطة، فإن مشروعي التعديلين هذين هما محاولة لتقويض الميثاق. فهما لا يهدفان إلى السلام، بل إلى الدفاع عن المعتدي. وهما ليسا مقترحين بحسن نية.

لذلك نحث الدول الأعضاء على التصويت معارضين لمشروعي التعديلين هذين حتى نتمكن من التحرك للتصويت مؤيدين لمشروع القرار الذي يسعى حقاً إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

وأود أن أتناول المسألة المتعلقة بالأغلبية المطلوبة لاعتماد مشروع القرار.

في ضوء الفقرتين 2 و 3 من المادة 18 من ميثاق الأمم المتحدة، هل هناك أي اعتراض على البت في مشروع القرار A/ES-11/L.7 بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت؟

لا أرى اعتراضاً. لذلك يجب الحصول على أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين لاعتماد مشروع القرار A/ES-11/L.7.

ولذا يجب الحصول على أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين لاعتماد مشروعي التعديلين A/ES-11/L.8 و A/ES-11/L.9. وقبل أن نمضي للبت في مشروع القرار A/ES-11/L.7، تبت الجمعية العامة أولاً – وفقاً للمادة 90 من النظام الداخلي – في مشروعي التعديلين A/ES-11/L.8 و A/ES-11/L.9، واحداً تلو الآخر.

نتناول أولاً مشروع التعديل A/ES-11/L.8. طُلبَ إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

بيلاروس، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إريتريا، إثيوبيا، مالي، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، السودان، الجمهورية العربية السورية، زمبابوي

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنن، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كيريباس، الكويت، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ملديف، مالطة، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تركيا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، زامبيا

الممتنعون عن التصويت:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، البحرين، بنغلاديش، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوروندي، الصين، الكونغو، الكونغو، جيبوتي، مصر، السلفادور، غابون، غانا، غينيا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، الأردن، كينيا، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، المكسيك، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، طاجيكستان، تايلند، توغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، اليمن

رُفض مشروع التعديل بأغلبية 94 صوتاً مقابل 11 صوتاً، مع امتناع 56 عضواً عن التصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع التعديل A/ES-11/L.9. طُلبَ إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أنغولا، بيلاروس، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مصر، إريتريا، إثيوبيا، هندوراس، جمهورية إيران الإسلامية، مالي، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، زمبابوي

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنن، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، شيلي، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الكويت، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ملديف، مالطة، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تركيا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، زامبيا

الممتنعون عن التصويت:

أفغانستان، الجزائر، البحرين، بنغلاديش، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوروندي، كولومبيا، الكونغو، جيبوتي، السلفادور، غابون، غانا، غينيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، العراق، الأردن، كينيا، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، المكسيك، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، طاجيكستان، تايلند، توغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، اليمن

رُفض مشروع التعديل بأغلبية 91 صوتاً مقابل 15 صوتاً، مع امتناع 52 عضواً عن التصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن مشروعي التعديلين A/ES-11/L.8 و A/ES-11/L.9 لم يُعتمدا، نشرع في البت في مشروع القرار A/ES-11/L.7، المعنون "مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يقوم عليها السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا".

طُلبَ إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، تشاد، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الكونغو، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، كيريباس، الكويت، لاتفيا، ليسوتو، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا

الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب السودان، إسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا، تايلند، تيمور – ليشتي، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، اليمن، زامبيا

المعارضون:

بيلاروس، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إريتريا، مالي، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، أرمينيا، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، الصين، الكونغو، كوبا، السلفادور، إثيوبيا، غابون، غينيا، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، كازاخستان، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، باكستان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، طاجيكستان، توغو، أوغندا، أوزبكستان، فييت نام، زمبابوي

اعتُمد مشروع القرار A/ES-11/L.7 بأغلبية 141 صوتاً مقابل 7 أصوات، مع امتناع 32 عضواً عن التصويت (القرار دإط–6/11)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وقبل إعطاء الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): إن كوبا، بحكم التزامها الراسخ بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تدافع عن استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية وعن حق الشعوب في تقرير مصيرها. وإننا نعارض بشكل قاطع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ونؤيد الحل السلمي للنزاعات.

قبل عام تقريباً، حذرنا أمام هذه الجمعية العامة من أن التاريخ سيحمّل حكومة الولايات المتحدة المسؤولية عن عواقب عقيدة عسكرية متزايدة الهجومية تتجاوز حدود منظمة حلف شمال الأطلسي بما يهدد السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي (انظر A/ES-11/PV.3). وتتفاقم المواجهة على الأرض اليوم، في أوكرانيا، بدلاً من تخفيف التوترات، بسبب التدفق المتزايد للأسلحة والخطاب العدواني والجزاءات الانفرادية التي تساهم في إطالة أمد النزاع.

لقد امتنعت كوبا عن التصويت على القرار دإط–6/11 لأنها ترى أن القرار لا يشجع على الحوار والتفاوض بمشاركة جميع الأطراف المعنية أو يسهم فيهما بغية تحقيق سلام حقيقي ودائم. وتحقيق هذا الهدف هو الآن الأولوية الأكثر إلحاحاً.

فلا يمكننا أن نستمر في تأجيج نزاع يتسبب كل يوم في سقوط قتلى وجرحى وأضرار مادية كبيرة. ونرفض أي محاولة للتلاعب بالقرار دإط–6/11 في المستقبل كأساس قانوني لتبرير إنشاء محاكم في نهاية المطاف للمقاضاة على الصعيد الوطني والدولي. فليس للجمعية العامة ولاية للقيام بذلك.

وستواصل كوبا الدعوة بلا كلل إلى إيجاد حل دبلوماسي جاد وبنّاء وواقعي للأزمة الراهنة في أوكرانيا بالوسائل السلمية وبالالتزام غير المقيد بقواعد القانون الدولي التي تضمن أمن وسيادة الجميع، فضلاً عن السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

السيد محمود (مصر): لقد صوتت مصر تأييداً للقرار دإط–6/11 المعروض على الجمعية العامة في إطار التزامها الراسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، خاصة التسوية السلمية للنزاعات الدولية،

واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء. وهو ما ينعكس بثبات وبصورة متسقة على مواقف مصر الثابتة إزاء مختلف القرارات الدولية.

وفي هذا الإطار، تود مصر التأكيد على ما يلي: تزامن التصويت اليوم مع مرور عام على اندلاع الأزمة الأوكرانية، والتي امتدت تبعاتها الإنسانية والاقتصادية لتطال الجميع، وليس الأطراف المتصارعة وحسب. فما زالت الدول النامية بالذات، ومنها مصر، تعاني بصورة مباشرة جراء استمرار هذه الأزمة التي تؤثر على اقتصاداتها بصورة حادة جراء التبعات السلبية على صعيد الأمن الغذائي وأمن الطاقة وعرقلة سلاسل الإمداد. ويستمر، مع الأسف الشديد، تراخي المجتمع الدولي في التعامل الجاد مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها الأزمة للدول النامية، أو العمل سوياً لإيجاد حلول مناسبة لها.

ولكل هذا، تؤكد مصر مجدداً ضرورة العمل الفوري على تسوية الأزمة الأوكرانية في أقرب فرصة، وتعيد التذكير بالنداء الصادق الذي أطلقه السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي عند افتتاح مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشرم الشيخ حول ضرورة وقف الحرب الأوكرانية وبحث سبل تسويتها بصورة فورية.

إن مصر كانت تأمل في أن يطرح القرار الذي تم اتخاذه اليوم آليات لتسوية الأزمة وبدء مشاورات جادة وشاملة وغير مشروطة لتسوية الأزمة. وتحثّ مصر كافة الأطراف الدولية المعنية على البحث الحثيث عن الآلية المناسبة لاستئناف مفاوضات إنهاء النزاع بصورة سريعة، مع ضرورة مخاطبة جذور الأزمة ومسبباتها بصورة تكفل الاستجابة للشواغل الأمنية لكل أطراف الأزمة وبما يضمن أمنها القومي بصورة متكافئة وعادلة ومستدامة.

كما تحثّ مصر أيضاً كافة الأطراف المباشرة وغير المباشرة على الكفّ عن التصعيد أو اتخاذ أي تدابير من شأنها إطالة أمد الأزمة وتفاقمها، وذلك بهدف إيقاف نزيف المعاناة الإنسانية على الأرض في ميدان الصراع، بالإضافة إلى إنهاء آثار الأزمة إنسانياً التي طالت أبرياء في قارات تبعد آلاف الأميال عن الصراع.

أخيراً، تأمل مصر في أن تذكّر الأزمة الراهنة الجميع على الساحة الدولية بضرورة الكفّ عن المعايير المزدوجة في التعامل مع حالات متطابقة وفقاً للقانون الدولي. وتؤكّد أن الكيل بمكيالين لن يفضي في النهاية إلا إلى تآكل القانون الدولي وتهاوي منظومة الشرعية الدولية بأسرها.

السيد مادوت أغوك (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): يأخذ جنوب السودان الكلمة تعليلاً للتصويت بعد التصويت. لقد صوت جنوب السودان تأييداً للقرار دإط–6/11 الذي اعتمد للتو.

ومنذ بداية النزاع قبل عام، حافظ جنوب السودان على الامتناع عن التصويت باستمرار. وبوصفنا بلداً خرج من أطول حرب أهلية في القارة الأفريقية وينفّذ اتفاق سلام ساعد الكثيرون في هذه القاعة على تحقيقه، فإننا ننضم إلى التصويت مؤيدين للقرار لسبب وحيد هو ضرورة وقف هذا النزاع. فقد طال الدمار الناتج عنه الآفاق على نطاق واسع. لذلك ندعو بقوة من خلال تصويتنا إلى تسوية سلمية وسريعة من خلال آلية تفاوض تتفق عليها أطراف النزاع. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لا يوجد حل عسكري لنزاع أدى إلى الخراب الذي شهدناه.

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بعد مرور عام على بدء الحرب في أوكرانيا، لسنا أقرب إلى السلام. ولا يزال الموت والمعاناة والدمار في تصاعد. لقد تجاوز تأثير الحرب حدود البلدان المتنازعة. وصوتت إندونيسيا تأييداً للقرار دإط–6/11 لأننا نعتقد أن التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك الحل السلمي للمنازعات واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، أمر أساسي لحل النزاع الدائر في أوكرانيا.

وعلى الرغم مما تقدم، نأسف أسفاً بالغاً لأن العناصر الحاسمة التي اقترحناها بشكل بنّاء في عملية الصياغة غير موجودة في المشروع النهائي للقرار. وفي هذا الصدد، نعتقد أن القرار المتخذ اليوم ربما لم يحقق الهدف المنشود، وهو المساعدة على تقريب البلدان المتحاربة إلى السلام. يفتقر القرار إلى الروح اللازمة لتحقيق السلام في أوكرانيا، وهو لا يهيب بالمجتمع الدولي تهيئة الظروف المواتية لإنهاء

الحرب. والجدير بالذكر أن القرار يفتقر إلى الدعوة الموجهة إلى طرفي النزاع لمواصلة الحوار والوسائل الدبلوماسية والدخول في مفاوضات سلام مباشرة. وفي نهاية المطاف، فإن الطرفين هما اللذان يمكنهما، بل ويجب عليهما، منع المزيد من التدهور وإنهاء الحرب. ويساورنا القلق أيضاً لأن القرار فشل في تجنب انتهاج لعبة محصلتها صفر لحل المشكلة الأساسية. ولن يؤدي هذا النهج إلا إلى تعميق الفجوة بين الأطراف المتنازعة.

إن الجمعية العامة هي أكثر هيئات الأمم المتحدة شمولاً. وتجسّد قراراتها الصوت والبيان الجماعيين لـ 193 دولة عضواً في الأمم المتحدة. لذلك بات من الضروري أن تكون قراراتها صحيحة ودقيقة وشاملة ومتوازنة من حيث الوقائع. فقرارات الجمعية العامة ليست محتوى لوسائط التواصل الاجتماعي. إن مصداقية مؤسستنا الموقرة تصبح على المحك إذا كانت القرارات التي قدمتها الجمعية العامة تحرّف معلومات وقائعية. وكان القرار المتّخذ اليوم يميل بشدة نحو هذا الاتجاه.

ويجب أن نواصل العمل من أجل عالم لا مكان فيه للعدوان والعنف وحيث تحترم مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان. ويجب ألا نطبق معايير مزدوجة في معالجة حالات النزاع في جميع أنحاء العالم، سواء كانت الحرب في أوكرانيا أو في فلسطين أو في أي جزء آخر من العالم. وإندونيسيا على استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار، وندعو المجتمع الدولي إلى أن يفعل ذلك أيضاً.

السيد تلالاجو (ليسوتو) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت ليسوتو الكلمة تعليلاً للتصويت بعد اتخاذ القرار دإط–6/11، المعنون "مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يقوم عليها السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا". ويجب أن نتذكر دائماً أننا نجتمع معاً كدول محبة للسلام تقبل الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وترى المنظمة أنها قادرة على الوفاء بتلك الالتزامات وراغبة في ذلك.

وينبغي أن يكون هدفنا، في كل ما نقوم به، هو السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار الدوليين. وغني عن القول إن البند الفرعي 3 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة يفرض على جميع الدول الأعضاء تسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية بطريقة لا تعرض السلام والأمن الدوليين والعدالة للخطر. واستناداً إلى هذا الافتراض، تنأى ليسوتو بنفسها عن الفقرة السابعة من ديباجة القرار دإط – 6/11 والفقرة 5 من منطوقه.

ينص القرار بوضوح على المبادئ الواجب اتباعها لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا. بيد أن النزاع في أوكرانيا لا يُبدي أي علامات على التراجع. وتؤمن ليسوتو إيماناً راسخاً بأن احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، أمر مقدس ويجب أن تتمسك به جميع الدول الأعضاء في جميع الأوقات من أجل تحقيق السلام الدولي المستدام. لذلك كان تصويت ليسوتو مدفوعاً برغبة حقيقية في السلام.

ويثير الوضع في أوكرانيا مخاوف جدية، مع تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية على أوروبا وبقية العالم. وتخلق الطريقة التي صيغ بها القرار مسافة إضافية بين الأطراف المتحاربة ولا تشير إلى أي خطوات فورية للحل الدبلوماسي أو المساعي التي من شأنها أن تعجّل بالتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

وأودّ أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن ليسوتو تود أن ترى المجتمع الدولي يدعم الطرفين دعماً بنّاء في البحث عن سلام مستدام.

السيدة كامبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): لا تزال الهند تشعر بالقلق إزاء الحالة في أوكرانيا. فقد أسفرت الحرب عن إزهاق أرواح لا حصر لها وعن بؤس لا يوصف، ولا سيما للنساء والأطفال والمسنين، حيث أصبح الملايين بلا مأوى وأجبروا على اللجوء إلى البلدان المجاورة. كما تثير التقارير عن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية بالغ القلق. وما برحنا ندعو إلى أنه لا يمكن التوصل إلى أي حل للنزاع على حساب الأرواح البشرية. وفي هذا السياق، فإن تصريح رئيس وزرائنا بأن هذه الحقبة لا يمكن أن تكون حقبة حرب يستحق التكرار. وليس في مصلحة أحد تصعيد الأعمال العدائية والعنف. بدلاً من ذلك، فإن العودة العاجلة إلى طريق الحوار والدبلوماسية هي الطريق إلى الأمام.

وسيظل نهج الهند في التعامل مع النزاع الأوكراني يركز على الناس. ونحن نقدّم المساعدة الإنسانية لأوكرانيا والدعم الاقتصادي لبعض جيراننا في بلدان الجنوب الذين يعانون من ضائقة اقتصادية، حتى وهم يواجهون التكاليف المتزايدة للغذاء والوقود والأسمدة التي نجمت عن النزاع الدائر.

إن الهدف العام لقرار اليوم الذي يسعى إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة هدف مفهوم. ونلاحظ أيضاً التأكيد على زيادة دعم الدول الأعضاء للجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق السلام، فضلاً عن دعم جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا. غير أن التقارير الواردة من الميدان تصور سيناريو معقداً، مع اشتداد النزاع على عدة جبهات.

وبات من المهم اليوم، إذ تحيي الجمعية العامة ذكرى مرور عام على النزاع الأوكراني، أن نسأل أنفسنا بعض الأسئلة ذات الصلة. هل اقتربنا بأي شكل من حل ممكن مقبول لكلا الجانبين؟ وهل يمكن لأي عملية لا تشمل أياً من الجانبين أن تؤدي إلى حل ذي مصداقية وذي مغزى؟ ألم تصبح منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما فرعها الرئيسي، مجلس الأمن، القائم على هيكل عالمي لعام 1945، غير فعالة في التصدي للتحديات المعاصرة للسلام والأمن العالميين؟

تظل الهند ملتزمة التزاماً ثابتاً بتعددية الأطراف وتتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وسندعو دائماً إلى الحوار والدبلوماسية باعتبارهما السبيل الوحيد القابل للتطبيق للخروج من الأزمة. وبينما نحيط علماً بالأهداف المعلنة لقرار اليوم، نظراً لقيوده المتأصلة في بلوغ هدفنا المنشود المتمثل في تأمين السلام الدائم، فإننا قد اضطررنا إلى الامتناع عن التصويت عليه.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): امتنعت باكستان عن التصويت على القرار دإط–6/11 وأود أن أشرح أسباب امتناعنا عن التصويت.

تشعر باكستان بقلق بالغ إزاء النزاع في أوكرانيا الذي تسبب ويتسبب في معاناة إنسانية هائلة في أوكرانيا وفي أضرار جسيمة لبنيتها التحتية واقتصادها ومجتمعها. ونعرب عن تقديرنا للجهد الكبير الذي بذله مقدمو القرار لتخفيف لهجته وصياغته. وتؤيد باكستان تأييداً تاماً دعوة القرار إلى احترام مبادئ السيادة والمساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول وعدم الاستيلاء على الأراضي بالتهديد باستعمال القوة أو باستعمالها. فلا يمكن تمزيق الدول باستخدام القوة. وتأسف باكستان لأن هذه المبادئ لم تطبّق وتحترم عالمياً، على سبيل المثال في حالة الاحتلال الأجنبي لجامو وكشمير والمحاولة المستمرة لضمها بصورة غير قانونية وبالقوة.

وتؤيد باكستان أيضاً دعوة القرار الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى مضاعفة دعمها للجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا. وبينما تستمر الأعمال العدائية، هناك خطر دائم من حدوث مزيد من التصعيد العسكري والجغرافي للحرب. لذلك هناك تهديد وشيك للسلام والأمن العالميين.

ولئن كان وفد بلدي يتفق مع المبادئ والأحكام العامة الواردة في القرار دإط – 6/11 ويؤيدها، فإن هناك بعض الأحكام التي لا تتسق مع موقف باكستان المبدئي بشأن بعض العناصر التي يغطيها. وبوصفنا بلداً شهد عواقب النزاع الذي طال أمده في جوارنا وعانى منها، فإننا نولي أقصى أولوية ممكنة للوقف الفوري للأعمال القتالية واستئناف الحوار للتوصل إلى حل عادل ودائم من خلال المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة أو الوساطة أو غيرها من الوسائل السلمية. وفي ذلك الصدد، نرى دوراً هاماً للأمم المتحدة والأمين العام، من بين جهات أخرى، في إطار الفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى وقف التصعيد واستئناف المفاوضات والحوار المستمر من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي سلمي.

واتساقاً مع موقفنا من القرار دإط–6/11، امتنعنا أيضاً عن التصويت على مشروعي التعديلين اللذين اقترحتهما بيلاروس على القرار في الوثيقتين A/ES-11/L.8 و A/ES-11/L.9.

ولا تزال باكستان تأمل في أن يقبل الطرفان قريباً بوقف متبادل وسريع للأعمال القتالية باتباع نهج بناء. ونأمل أيضاً في استئناف

الحوار بشأن تسوية دائمة للنزاع، على أساس مبادئ الميثاق والاتفاقات السابقة، وأن يضعا في اعتبارهما المصالح الأمنية المشروعة لجميع الدول.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

وقد طلبت بعض الوفود ممارسة حق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على 10 دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يأخذ وفد بلدي الكلمة ممارسة لحقه في الرد على البيان المستفزّ الذي أدلى به ممثل كوريا الجنوبية أمس (انظر A/ES-11/PV.17). إننا نرفض رفضاً قاطعاً الفورة الشائنة لكوريا الجنوبية والتي لا تستحق أي تعليق. ومع ذلك، الآن بعد أن استفزتنا كوريا الجنوبية، أودّ أن أقول بضع كلمات.

إننا نؤكد من جديد أننا لم نعترف قط بقرار مجلس الأمن غير القانوني 1718 (2006) الذي يفرض جزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والذي دبّرته الولايات المتحدة والقوى التي تتبع لها. ونريد أن نوضح مرة أخرى أنه لم يكن لدينا قط أي صفقات أسلحة مع روسيا وليست لدينا خطة للقيام بذلك في المستقبل. إن ملاحظة كوريا الجنوبية المتهورة لا تطاق، لأنها تهدف ببساطة إلى محاولة تلطيخ صورة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتلفيق قصص لا وجود لها، وهي استفزاز خطير يجب التصدي له.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة لو لم تنتهك المصالح الأمنية المشروعة لروسيا وسرّعت الزحف التدريجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي شرقاً، لما نشأ الوضع الحالي في أوكرانيا. تقوم الولايات المتحدة ودول غربية أخرى حالياً بتخريب السلام العالمي والأمن الإقليمي، بينما تُسلّم أوكرانيا معدات عسكرية تعادل قيمتها مبالغ فلكية من المال في تجاهل تام لمخاوف روسيا الأمنية. ونودّ أن نوجه انتباه الدول الأعضاء إلى حقيقة أن الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي سافر إلى كوريا الجنوبية في كانون الثاني/يناير للضغط عليها لتقديم الدعم العسكري السلبي لأوكرانيا. وهو سرّ مكشوف أن كوريا الجنوبية تسعى لتزويد أوكرانيا بالذخيرة والأسلحة في مواجهة الضغوط المتزايدة من الولايات المتحدة. إنها مسألة وقت فقط قبل أن تظهر المعدات العسكرية الكورية الجنوبية في ساحة المعركة في أوكرانيا.

ويهدف ادعاء كوريا الجنوبية إلى صرف انتباه المجتمع الدولي عن سجلها الجنائي. لقد أوضحنا بالفعل أننا لن نتعامل مع كوريا الجنوبية، التي ينبغي أن تدرك أنها إذا استمرت في استفزازنا بلا أساس، وبعيداً عن تخفيف عدم ارتياحها المتعلق بالأمن، فإنها ستجد نفسها تواجه أزمة أمنية شديدة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن شعب روسيا الشجاع لديه الإرادة والقدرة على الدفاع عن أمن بلده وسلامته الإقليمية دون أي دعم عسكري خارجي.

السيد ماثور (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة اليوم لأقول إن الهند اختارت هذه المرة ألا ترد على استفزازات باكستان المؤذية. ونصيحتنا لممثل باكستان هي الرجوع إلى ردودنا العديدة السابقة. وما على باكستان إلا أن تنظر إلى نفسها وإلى سجلها كدولة تؤوي الإرهابيين وتوفر لهم ملاذاً آمناً في منأى من العقاب. وهذا الاستفزاز الذي لا داعي له هو أمر مؤسف بشكل خاص وبالتأكيد في غير محله في وقت اتفقنا فيه جميعاً، بعد يومين من المناقشات المكثفة، على أن طريق السلام هو السبيل الوحيد للمضي قدماً لحل النزاع والشقاق.

السيد أجمل (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): ممارسة لحقنا في الرد، نود أن ندلي بالنقاط التالية:

لا تزال الهند تدلي بموقف خاطئ من حيث الوقائع في هذا المحفل عاماً بعد عام. إن جامو وكشمير معترف به دولياً كإقليم متنازع عليه وليس جزءاً لا يتجزأ من الهند، كما ادعت المزاعم. وتكرار موقف

خاطئ لا يجعله مقبولاً في أي وقت. تركّز مناقشة اليوم على الناس وعلى الأزمة التي نتناولها. والحق في تقرير المصير هو أحد حقوق الشعوب غير القابلة للتصرف المكرسة في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي حالة الشعب الكشميري، اعترف مجلس الأمن له بالحق في تقرير المصير ووعده به من خلال قراراته ذات الصلة. بيد أن الهند لا تزال على مدى أكثر من سبعة عقود تمنع الكشميريين عن طريق القوة والاحتيال من ممارسة ذلك الحق وإجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة لتمكينهم من تقرير مصيرهم. لقد سجنت الهند القيادة الكشميرية بكاملها كما احتجزت بصورة غير قانونية الآلاف من الشباب الكشميريين، إضافة إلى النساء والأطفال، وأعدمت صبية صغاراً بإجراءات موجزة وقمعت الاحتجاجات بعنف وأحرقت أحياء وقرى برمتها.

ولا تزال جامو وكشمير، التي تحتلها الهند بصورة غير مشروعة، أكثر المناطق عسكرة في العالم. وقد نشرت الهند ما يقرب من 000 900 من قوات الأمن لكبح الكفاح المشروع للشعب الكشميري. ولكن هذه التدابير لم تؤد إلا إلى تكثيف كفاحهم من أجل حقهم في تقرير المصير. وكما يتضح من آلاف المقابر الجماعية المجهولة وغير المميزة في جامو وكشمير، يظل شعبه البريء ثابتاً في مطالبته بحقه في تقرير المصير حتى في مواجهة أسوأ الفظائع. وستواصل باكستان فضح وحشية الهند وإبلاغ المجتمع الدولي بمحنة الشعب الكشميري.

السيد كيم دونغجون (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يتكلم وفد بلدي ممارسة لحق الرد للإدلاء ببعض التعليقات على ملاحظات ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وسأتوخى الإيجاز ولكن بوضوح شديد. نعتقد أن بيانه يصرف الانتباه عن سبب وجودنا جميعاً هنا، وهو رغبتنا في السلام والاستقرار الدوليين، واحترامنا للعدالة والقانون الدولي، والتزامنا بالمبادئ والقيم الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ويعتقد وفد بلدي أن الجميع هنا يعرفون أي بلد هو الذي ينتهك واجباته بموجب الميثاق والقانون الدولي. وغني عن القول إنها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونود أيضاً أن نؤكد من جديد أن أي تجارة بالأسلحة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يشعر وفد بلدي بأنه مضطر إلى أخذ الكلمة مرة ثانية للرد على البيان الذي أدلى به ممثل كوريا الجنوبية.

لن نكرر موقفنا، ولكننا نريد أن نغتنم هذه الفرصة لإدانة محاولة كوريا الجنوبية التحريض على مواجهة بين الأشقاء في هذا المحفل. وندين بأشد العبارات حقيقة تحويل مجلس الأمن إلى أداة لتنفيذ السياسات العدائية للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وغيرهما من القوى التابعة، دون أن نذكر كلمة واحدة عن المناورات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية التي تجري الآن في شبه الجزيرة الكورية وحولها. فهي تمثل تعدّياً خطيراً على المصالح الأمنية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحذّر كوريا الجنوبية من أنها إذا استمرت في اتهاماتها التي لا أساس لها من الصحة، دعماً لسياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنها ستواجه حتماً كارثة أمنية كبرى. ويجب على كوريا الجنوبية أن تضع في اعتبارها أن خضوعها المستمر للولايات المتحدة سيؤدي إلى دمارها الذاتي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً لأحكام الفقرة 11 من القرار دإط-6/11، الذي اتخذناه للتو، رفعت الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة مؤقتاً.

رُفعت الجلسة الساعة 16/10